

## نهاية "فترة الشروق Sunrise Period" لمحكمة البراءات الموحدة ولكن ما زال تقديم طلبات الانسحاب ممكناً

بقلم/ فرانسيسكا جيوفانييني

انتهت "فترة الشروق Sunrise Period" التي امتدت لثلاثة شهور، والتي كان يمكن خلالها لأي طلبات براءات اختراع/براءات اختراع أوروبية "الانسحاب" من الاختصاص الحصري لمحكمة البراءات الموحدة UPC قبل بداية عمل المحكمة، في 31 مايو، 2023. وعلى الرغم من ذلك، يمكن لمقدمي الطلبات/المالكين سحب طلبات براءات الاختراع/براءات الاختراع الأوروبية الخاصة بهم في السبع السنوات القادمة على الأقل، شريطة ألا يكون قد سبق رفع أي دعوى قضائية أمام محكمة البراءات الموحدة UPC.

\*\*\*

انتهت فترة "Sunrise Period" التي امتدت لثلاثة أشهر، والتي كان يمكن خلالها لأي طلبات براءات اختراع/براءات اختراع أوروبية "الانسحاب" من الاختصاص الحصري لمحكمة البراءات الموحدة UPC مقدماً لتفادي دعاوى الإلغاء المركزي، في 31 مايو، 2023، يوم واحد فقط قبل من بدء تفعيل محكمة البراءات الموحدة UPC. وبالفعل، بدأت محكمة البراءات الموحدة UPC باستلام قضايا في 1 يونيو، 2023. وعلى الرغم من ذلك، يمكن لمقدمي الطلبات/المالكين سحب طلبات براءات الاختراع/براءات الاختراع الأوروبية الخاصة بهم من السلطة القضائية لمحكمة البراءات الموحدة UPC على الأقل خلال الفترة الانتقالية في السبع سنوات القادمة، شريطة ألا يكون قد سبق رفع أي دعوى قضائية أمام محكمة البراءات الموحدة UPC. ويمكن تمديد الفترة الانتقالية لسبع سنوات إضافية مرة واحدة فقط. وبعد الفترة الانتقالية، تكون محكمة البراءات الموحدة UPC مختصة بالنظر في القضايا المتعلقة ببراءات الاختراع الأوروبية ذات الأثر الموحد وبراءات الاختراع الأوروبية بينما لا يكون ذلك ممكناً لبراءات الاختراع الأوروبية/طلبات البراءات التي تم سحبها من اختصاص محكمة البراءات الموحدة UPC.

ويجب إيلاء اهتمام خاص للحالات التي تم فيها نقل الحقوق ولكن لم يتم تسجيلها في مكتب براءات الاختراع الأوروبي (EPO) أو في مكاتب براءات الاختراع الوطنية التي يتم فيها إقرار سريان براءات الاختراع الأوروبية، وللحالات التي يتعدد فيها مقدمو الطلبات/المالكين. ويوصى بمراجعة الملكية لتجنب الانسحاب غير القانوني لأنه يجب أن يكون طلب الانسحاب من مقدم الطلب/المالك المخوّل بذلك، سواء كان مسجلاً أم لا في مكتب براءات الاختراع الأوروبي EPO أو مكاتب براءات الاختراع الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يوافق جميع مقدمو الطلبات/المالكين المشتركين على الانسحاب قبل إيداع طلب الانسحاب لأن طلب الانسحاب يجب أن سقّم بواسطة أو بالنيابة عن جميع مقدمي الطلبات/المالكين المشتركين.

ويتطلب النظام الداخلي رقم نشر/أوروبي. وهذا يعني أن الانسحاب ليس ممكناً في حالة طلب PCT تم نشره ولم يتم تخصيص رقم نشر أوروبي له. ولذلك، يمكن تقديم طلب الانسحاب، في أقرب موعد، بمجرد إخطار مقدم الطلب أو ممثليه برقم النشر الأوروبي.

وفي تكون الحماية المتزامنة منشودة استناداً على براءات الاختراع الأوروبية وبراءات الاختراع الوطنية (مثلاً، أسبقية براءات الاختراع الأوروبية)، يجب تجنب الانسحاب في بعض الحالات لأن بعض الدول، مثل على سبيل المثال فرنسا وألمانيا، تمنع الحماية المتزامنة عن طريق براءات اختراع وطنية (أي فرنسة أو ألمانية) وبراءات الاختراع الأوروبية التي تم سحبها.

ومن الممكن التراجع عن الانسحاب، ما ينتج عنه انضمام، شريطة ألا يكون قد سبق رفع أي دعوى قضائية أمام محكمة وطنية. ولكن بمجرد التراجع عن الانسحاب، ليس من الممكن طلب انسحاب آخر.

وبينما تم تسجيل كل انسحاب مقدم في فترة الشروق على الفور، ولكن تم تقديمه في 1 يونيو، 2023، يصبح الانسحاب والتراجع عنه ساري المفعول فوراً عند التسجيل. ولا تقوم إدارة محكمة البراءات الموحدة UPC بفحص طلبات الانسحاب. وبدلاً من ذلك، يمكن تقييم

أي مخالفة لقواعد محكمة البراءات الموحدة UPC من خلال رفع دعوى أمام محكمة البراءات الموحدة UPC. وفي هذه الحالة، إذا قررت محكمة البراءات الموحدة UPC أن الانسحاب غير قانوني وباطل، لن يكون من الممكن تقديم طلب انسحاب بسبب منع انسحاب براءة اختراع أوروبية بمجرد رفع أي دعوى قضائية أمام محكمة البراءات الموحدة UPC بالفعل.

ومع نفاذ اتفاقية محكمة البراءات الموحدة UPC، يمكن تسجيل كل براءة اختراع أوروبية تم منحها حديثاً كبراءة اختراع موحدة في الولايات الـ 17 الأولية (أي النمسا، بلجيكا، بلغاريا، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لاتفيا، لتوانيا، لوكسمبورغ، مالطا، هولندا، البرتغال، سلوفينيا والسويد)، عند إيداع طلب ساري للأثر الموحد لدى مكتب براءات الاختراع الأوروبية EPO خلال شهر واحد من المنح. وعندما يكون هذا النوع من الحماية لبراءات الاختراع منشوداً، يجب مراعاة أنه ليس ممكناً سحب براءات الاختراع الموحدة من اختصاص محكمة البراءات الموحدة UPC.

وعلاوةً على ذلك، من الممكن الآن إنفاذ وطعن في مدة سريان براءات الاختراع الأوروبية ذات الأثر الموحد وبراءات الاختراع الأوروبية غير المسحوبة أمام محكمة البراءات الموحدة UPC.

وبالنسبة للمحاكم الوطنية، خلال الفترة الانتقالية، يكون لها سلطة قضائية موازية مع محكمة البراءات الموحدة UPC بما يتعلق ببراءات الاختراع الأوروبية غير المسحوبة والسلطة القضائية الحصرية لبراءات الاختراع الأوروبية المسحوبة. وتملك المحاكم الوطنية أيضاً السلطة القضائية لجميع الإجراءات المتعلقة ببراءات الاختراع الأوروبية وبراءات الاختراع الأوروبية ذات الأثر الموحد التي لا تقع ضمن نطاق السلطة القضائية الحصرية لمحكمة البراءات الموحدة UPC، كالإجراءات المتعلقة بحق براءة الاختراع أو الإجراءات المتعلقة بنقل حقوق براءات الاختراع.